رابعا-علاقة القانون الجمركي ببعض القوانين ومبادئه:

1- علاقة القانون الجمركي ببعض القوانين

أ- علاقة القانون الجمركي بقانون المالية، نجد القواعد الجمركية منصوص عليها ضمن قانون المالية فضلا على حفاظ القانون الجمركي على مصالح الخزينة العمومية.

ب- علاقة القانون الجمركي بالقانون الجبائي، يشكل النظام الجبائي الجمركي أحد تطبيقات النظرية العامة للضريبة في الجانب المرتبط بالضرائب غير المباشرة، لذلك نجد قواعد الضريبة ظاهرة في نظرية التعريفة الجمركية والمتمثلة في(قاعدة العدالة في فرضها-قاعدة الملائمة في تحصيلها- قاعدة الاقتصاد في النفقات والسرعة في التحصيل-قاعدة الوفرة- قاعدة اليقين).

ج- علاقة القانون الجمركي بقانون الاستثمار، كرس قانون الجمارك مبدأ حرية الاستثمار(مسموح به)، حيث يمكن للمستثمر ممارسة نشاطه بحرية في مجالات عددتها المادة 155 من قانون الجمارك، وهي مجالات اقتصادية بامتياز ولا ترد عليه الا قيود التنظيم العادية(الإقامة الدائمة أو المؤقتة في الإقليم الجمركي الجزائري).

د- علاقة القانون الجمركي بقانون الملكية الفكرية، من حيث حظر استيراد وتصدير السلع المقلدة(علامات تجارية مقلدة مثلا) نظرا لمساسها بحق الملكية الفكرية أو البضاعة المستوردة من الخارج والتي توحي بأنها ذات منشأ جزائري بحسب المادة 22 من قانون الجمارك.

ه-علاقة القانون الجمركي بكل من القانون القضائي والقانون الجزائي، من خلال دور القضاة في مراقبة مدى تقيد الإدارة الجمركية بنصوص القانون، فضلا على أنه يترتب على معاينة الجرائم الجمركية(كالتهريب مثلا) إحالة مرتكبيها على القضاء قصد المحاكمة طبقا لقانون الجمارك (وفق المادة 265 فقرة1 منه)، وما يترتب عن الجريمة الجمركية من عقوبات وقواعد اثبات مع مراعاة خصوصياتها بالمقارنة مع جرائم القانون عموما.

2- مباديء القانون الجمركي،

أ- مبدأ تدخل الدولة، وهو مبدأ أساسي في الفكر الاقتصادي والمالي منذ القرن 17م الى يومنا هذا، من خلاله تستطيع الدولة حماية أمن مجتمعها خاصة الجانب الاقتصادي والصناعي.

ب- مبدأ الشكلية، فجميع أو ضاع الأنظمة الجمركية منظمة بقواعد صارمة بدءا من دخول السلع لحدود الإقليم الجمركي الى طلب وضعها تحت نظام معين ثم شروط مكوثها فيه والمدة الزمنية وحالاتها المالية والمادية وشروط استعمالها أو تخزينها فضلا عن الوثائق التعريفية للسلع(قواعد قانونية آمرة) الا ما استثني بنص او صدور قرار اداري من الإدارة الجمركية بناء على تعويض قانوني.

ج- مبدأ مرونة قواعده، مثاله مانصت عليه المادة 119 من قانون الجمارك من إجراءات الاستفادة من الأنظمة الجمركية كالكفالة، تعليق التعريفة الجمركية بشروط منه صدور قرار اداري من السلطة الجمركية بالموافقة، وهذا المنحى لا يتعارض مع سلطة الدولة العامة(الإدارة الجمركية) في قمع المخالفات الجمركية.

د- مبدأ تبني القواعد الحمائية، مما حول القانون الجمركي الى قانون اقتصادي داخلي.

ه- مبدأ تقنية الأنظمة الجمركية، حيث تجمع بين الهدف الحمائي والهدف المالي الضريبي.

و- مبدأ دعم وتشجيع الاستثمار الصناعي والتجاري، خاصة في الصناعات التصديرية، فالأنظمة الجمركية أداة للتنمية وتطوير الإنتاج المحلي والقدرة على المنافسة.